التعاون المناخي

بالتعاون مع البلدان الأعضاء، يدير الصندوق المخاطر والفرص المصاحبة لتغير المناخ

إيدي باكلي

خطا الصندوق في عام ٢٠٠٨ خطوته الرئيسية الأولى في السجال الدائر بشأن تغير المناخ، حين وصف هذه الظاهرة في فصل من فصول تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي بأنها «عامل خارجي عالمي قد يكون كارثيا، ومن أكبر المشكلات العالمية المتعلقة بالتحرك الجماعي».

ومنذ ذلك الحين، زادت طلبات البلدان الأعضاء من الصندوق فيما يتصل بالعمل المناخي. فالبلدان تحتاج إلى سياسة فعالة لكي تتصدى لكل ما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي وللاستفادة من فرص النمو وخلق فرص العمل التي يتيحها التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وبناء على ذلك، يعمل الصندوق على وضع تغير المناخ في بؤرة عمله – عبر خمسة مجالات أساسية.

بحوث السياسات وتحليلاتها

تغطي التحليلات نطاقا واسعا من الموضوعات المتعلقة بالمناخ.

ففي عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» يوضح التحليل كيف أن الاستثمار الأخضر، المقترن بسعر كربون يتصاعد باطراد، يمكن أن يرفع النمو العالمي في أعوام التعافي الخمسة عشر القادمة بنحو ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في المتوسط، ويخلق ملايين الوظائف الجديدة.

وفي تاريخ أقرب، أبرز خبراء الصندوق في مذكرتهم الأولى بشأن المناخ ضرورة التحرك بمزيد من السرعة والتنسيق لمعالجة قضية تسعير الكربون. وهناك تركيز متزايد على هذه التدابير أثناء المناقشات مع البلدان الأعضاء.

الرقابة على اقتصادات البلدان الأعضاء

كل عام أو عامين، يجتمع خبراء الصندوق بالمسؤولين في كل من بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا لمناقشة التطورات الاقتصادية والتأكد من أن سياساتها تدعم النمو والتنمية الاحتوائيين، وهو نشاط يُعْرَف باسم «الرقابة وفق المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق».

ومنذ عام ٢٠١٥، شهدت تغطية الصندوق لقضايا المناخ توسعا مطردا في سياق أعمال الرقابة. ذلك أن سلطات البلدان الأعضاء التي تمر بفترات انتقالية مرتبطة بالمناخ وتواجه تحديات في الحفاظ على صلابة الاقتصاد لديها حرص بالغ على تلقي المشورة من الصندوق بشأن السياسات ذات الصلة. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، أُدرِجت قضايا المناخ في نحو ٣٠ من تقييماتنا القُطْرية، بما في ذلك تقييمات كندا وألمانيا وكوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وسيغطي الصندوق سياسات تخفيف تغير المناخ في أكبر ٢٠ بلدا مُصْدِرا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري – وهي المسؤولة معا عن أكثر من ٨٠٪ منها. وفي البلدان شديدة التعرض لتغير المناخ، ستركز تقييماتنا على سياسات التكيف مع هذا التغير من أجل بناء الصلابة في مواجهة الكوارث المناخية.

تحليل القطاع المالي

وفي عام ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على اقتراحات لإجراء تقييمات أكثر تعمقا للمخاطر المناخية وتوسيع نطاق الرقابة الإلزامية من ٢٩ بلدا إلى ٤٧ بلدا. وبالتالي، سيغطي الآن «برنامج تقييم القطاع المالي» (FSAP) المخاطر المناخية المادية والمخاطر الانتقالية المحتملة التي تقترن بتحول العالم إلى اقتصاد منخفض الكربون وانخفاض قيمة الأصول عالية الكربون.

وكانت التقييمات التي تجُرى سابقا لاختبار القدرة على تحمل الضغوط تركز على عوامل خطر من قَبيل نوبات الجفاف والفيضانات والعواصف في البلدان الجزرية الصغيرة مثل جامايكا. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، مثل بلجيكا، كانت برامج تقييم القطاع المالي تغطي مخاطر الكوارث الطبيعية من خلال قياس قدرة صناعة التأمين على تحمل الضغوط. ويمكن أن يحدد اختبار القدرة على تحمل ضغوط المخاطر المناخية ضمن برامج تقييم القطاع المالي نقاط الضغط على النظام المالي بسبب الصدمات المناخية المادية والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. وكان اختبار القدرة على تحمل ضغوط المخاطر المناخية جزءا من برنامج تقييم القطاع المالي الذي أجري مؤخرا في النرويج والفلبين. ويمكن لتقييمات الأطر التنظيمية والرقابية أن تضمن الرقابة الاحترازية الملائمة لكل المخاطر المناخية عبر النظام المالي كله في البلد المعني.

بيانات أفضل، قرارات أفضل

هناك ثلاث لَبِنات ستدعم بنيان المعلومات المناخية: (١) البيانات الموثوقة التي تتسم بالجودة العالية وقابلية المقارنة؛ و(٢) مجموعة متناغمة ومتسقة من معايير الإفصاح عن بيانات المناخ؛ و(٣) تصنيف عالمي يحظى بالموافقة على نطاق واسع. ومن شأن هذه اللبنات مجتمعة أن تطلق تمويلا أخضر بتريليونات الدولارات وتساعد على قلب الأوضاع رأسا على عقب بالنسبة للاحترار العالمي – ومن ثم يدعم الصندوق أيضا جهود تحسين البيانات والإفصاح والتصنيفات حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات مستنيرة لتسعير المخاطر المناخية وإدارتها بصورة فعالة.

ومن خلال البيانات الأفضل، يمكن للسلطات المعنية في كل بلد أن تحسن عمليتي السياسات وصنع القرارات. وإدراكا من الصندوق لضرورة البيانات المناخية السليمة، أطلق في عام ٢٠٢١ لوحة إلكترونية تجريبية لبيانات المناخ. وتهدف هذه اللوحة إلى المساهمة في التعاون الإحصائي بشأن بيانات تغير المناخ والتغلب على التحديات التي تعوق إدراج تغير المناخ في إطار الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

تنمية القدرات

تشهد تغطية الموضوعات ذات الصلة بالمناخ توسعا مستمرا ضمن أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات — مما يسلح البلدان الأعضاء بالأدوات والخبرة المتخصصة اللازمين لضمان الفعالية في تخطيط المالية العامة ووضع الأطر النقدية.

فبالنسبة لقضايا المالية العامة، يتضمن الدعم المقدم للبلدان الأعضاء قضايا سياسات التخفيف والتكيف وتدابير بناء الصلابة. وقد ساعدت بعثات المساعدة الفنية في وضع برامج لتسعير الكربون والسياسات الضريبية ذات الصلة. كذلك حصلت الدول الجزرية الصغيرة على المساعدة من خلال مراجعات الإدارة المالية العامة بعد الأعاصير وإدارة مخاطر المالية العامة المترتبة على الكوارث الطبيعية.

ومن المرجح أن يكثف الصندوق كل جوانب تنمية القدرات المتعلقة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، ستقوم أداة التشخيص الجديدة المتمثلة في «برنامج تقييم انعكاسات المناخ على الاقتصاد الكلي»، الذي أنشئ بالتعاون مع البنك الدولي، بتقييم المخاطر الاقتصادية الكلية–المالية العامة لصدمات المناخ وضغوطه، ومدى تأهب البلدان المعرضة لمخاطر المناخ، وانعكاسات سياسات تخفيف تغير المناخ، مثل تسعير الكربون.

وغالبا ما تقدم مساعدات تنمية القدرات بالتعاون مع مؤسسات مثل البنك الدولي، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن خلال منظمات مثل مجموعة السبعة ومجموعة العشرين. FD

إيدي باكلي هو مساعد خاص لمدير إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/DENKCREATIVE